دور الاستثمار السياحي للأموال الوقفية في دعم التنمية الاقتصادية: دراسة في المفهوم والضوابط

The role of tourism investment in endowment funds in supporting economic development: a study of the concept and controls)

عودة بوعضمة *[1]، أحمد محمودي [2]

[1] مخبر الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة جامعة تيسمسيلت (الجزائر)، aouda.bouadma@univ-tissemsilt.dz

[2] مخبر الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة جامعة تيسمسيلت (الجزائر)، ahmah84@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2025/05/16 تاريخ القبول: 2025/12/06 تاريخ النشر: 2026/06/01

ملخص: هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور الاستثمار السياحي للأموال الوقفية في دعم التنمية الاقتصادية من خلال توظيف الأصول الوقفية في مشاريع سياحية مستدامة تسهم في تحقيق عوائد اقتصادية واجتماعية وتنموية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي ومنهج دراسة الحالة، بالاستناد إلى استبانة وُزعت على عينة عشوائية مكونة من 60 فردًا من ذوي العلاقة المباشرة وغير المباشرة بمجالي الوقف والسياحة، وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS وتوظيف مجموعة من الأساليب الإحصائية كمعامل ألفا كرونباخ، ومعامل ارتباط بيرسون، والانحدار الخطي البسيط. وأظهرت النتائج وجود علاقة ارتباطية وتأثير إيجابي بين الاستثمار السياحي الوقفي والتنمية الاقتصادية، كما بينت أن الاستثمار السياحي للأموال الوقفية يسهم في تنشيط الاقتصاد المحلي، وتوفير فرص العمل، وتعزيز الاستغلال الأمثل للأصول الوقفية بما يحقق أهداف التنمية المستدامة. كما كشفت الدراسة أن سلوك المستهلك السياحي يتأثر بالمشاريع الوقفية التنموية، وأن الاستثمار السياحي الوقفي يمثل أحد الآليات الفعالة لتوسيع قاعدة التمويل التنموي وتحقيق التكامل بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأوصت الدراسة بضرورة تطوير الأطر التنظيمية والتشريعية الداعمة للاستثمار الوقفي السياحي، وتعزيز الشراكة بين الهيئات الوقفية والقطاع السياحي، مع نشر الوعي بأهمية هذا النوع من الاستثمارات لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار السياحي الوقفي، الأموال الوقفية، التنمية الاقتصادية، السياحة المستدامة، الوقف، التنمية المستدامة.

تصنيف JEL: Z32, O18, L83, P46

Abstract : This study aimed to highlight the role of waqf tourism investment in supporting economic development through the utilization of waqf assets in sustainable tourism projects that generate economic, social, and developmental returns. The study adopted a descriptive approach and a case study methodology based on a questionnaire distributed to a random sample of 60 respondents who were directly or indirectly related to the fields of waqf and tourism. The collected data were analyzed using SPSS software and a set of statistical techniques, including Cronbach's Alpha, Pearson's correlation coefficient, and simple linear regression.

The findings revealed the existence of a positive relationship and a significant effect between waqf tourism investment and economic development. The results also showed that investing waqf funds in tourism projects contributes to stimulating the local economy, creating employment opportunities, and enhancing the efficient utilization of waqf assets in a manner that supports sustainable development objectives. Furthermore, the study found that tourist consumer behavior is influenced by developmental waqf projects and that waqf tourism investment represents an effective mechanism for expanding development financing and achieving integration among economic, social, and cultural dimensions.

The study recommends developing regulatory and legislative frameworks that support waqf tourism investment, strengthening partnerships between waqf institutions and the tourism sector, and promoting awareness of the importance of this type of investment as a means of achieving sustainable economic development.

Keywords: Waqf Tourism Investment, Waqf Funds, Economic Development, Sustainable Tourism, Waqf, Sustainable Development.

JEL Classification: Z32, O18, L83, P46.

*المؤلف المرسل

توطئة (مقدّمة):

يُعد توفير مصادر تمويل مستدامة أحد أبرز التحديات التي تواجه مسار التنمية الاقتصادية، خاصة في ظل التراجع المستمر للعوائد التقليدية. ومن هنا تبرز الحاجة إلى إيجاد بدائل تمويلية فعّالة من خلال تعزيز الشراكة بين القطاع الحكومي والقطاعات الأخرى، وعلى وجه الخصوص القطاع الوقفي، الذي يُعد أداة مالية ذات طابع تنموي، تسهم في تحقيق التكافل الاجتماعي والتوازن الاقتصادي.

ويأتي الاستثمار السياحي في مقدمة هذه البدائل، خاصة عندما يُبنى على استثمار الأملاك الوقفية، حيث يمثل هذا النوع من الاستثمار فرصة استراتيجية لدعم الاقتصاد الوطني. فهو لا يقتصر على تعظيم العوائد المالية فحسب، بل يُسهم أيضًا في توسيع قاعدة أصول الوقف، وبالتالي تعزيز قدرته على تحقيق الأهداف التنموية المرجوة.

كما يُمكن للقطاع السياحي، من خلال هذا التوجه، أن يؤدي دورًا فاعلًا في خدمة المجتمع والوفاء بمسؤولياته الاجتماعية. ويستدعي ذلك ضرورة التنسيق والتكامل بين الجهات المعنية، وفي مقدمتها مديرية الأوقاف ومديرية السياحة، عبر وضع آليات واضحة لمواجهة التحديات التي تعوق التكامل بين القطاعين، وتوفير البيئة القانونية والتنظيمية الداعمة لهذا النوع من الاستثمار الوقفي التنموي.

إشكالية الدراسة: من خلال الطرح السابق يمكن صياغة السؤال الرئيسي التالي :

هل يوجد علاقة تاثير بين الاستثمار السياحي للاموال الوقفية على التنمية الاقتصادية ؟

هذا ما يقود لطرح إشكالية الدراسة من خلال الأسئلة الأتية:

- ✓ هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للاستثمار السياحي للاموال الوقفية على التنمية الاقتصادية ؟
- ✓ هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأبعاد التنمية الاقتصادية في تحسين سلوك المستهلك السياحي ؟
- ✓ وكإجابات مبدئية على ما تم طرحه من أسئلة يتم دباغة هذه الفرضيات، والتي ستحاول الدراسة اختبارها لاحقا:
- ✓ يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) **للبعد الاقتصادي والاجتماعي والتنموي كبعد** من أبعاد الاستثمار السياحي الوقفي محل الدراسة.

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتنمية الاقتصادية

أهمية الدراسة: تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال تركيزها على أحد المسارات التنموية البديلة والمستدامة، وهو **الاستثمار السياحي في الأملاك الوقفية**، باعتباره وسيلة فعّالة لتعزيز الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الشاملة. وتكمن أهمية هذا الموضوع في كونه يجمع بين بعدين رئيسيين:

الأول **البعد الاقتصادي**، من خلال استثمار أصول الوقف بما يحقق عوائد مالية مستمرة تسهم في تمويل المشاريع التنموية؛

والثاني **البعد الاجتماعي**، من خلال تفعيل دور الوقف في تحقيق التكافل الاجتماعي والعدالة في توزيع الموارد.

هدف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

1. تحليل دور الاستثمار السياحي في تنمية واستثمار أصول الوقف.
2. تحديد مساهمة الأموال الوقفية المستثمرة في القطاع السياحي في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
3. التعرف على أبرز المعوقات التي تواجه تفعيل الاستثمار السياحي في الأملاك الوقفية.
4. اقتراح آليات تكامل بين مديرية الأوقاف ومديرية السياحة لتحقيق استثمار فعّال ومستدام.
5. تقديم إطار تنظيمي يعزز من مساهمة الأوقاف في التنمية عبر السياحة.

منهج الدراسة:

من أجل الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وللإجابة على الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على المنهج الوصفي ومنهج دراسة الحالة، وذلك من خلال وصف متغيرات الدراسة والمتمثلة في الاستثمار السياحي للاموال الوقفية والتنمية الاقتصادية.

الدراسات السابقة

شهدت العقود الأخيرة اهتمامًا متزايدًا بتفعيل دور الوقف كأداة اقتصادية قادرة على المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، خصوصًا في قطاعات واعدة كالسياحة. وفي هذا الإطار، تنوعت الدراسات التي تناولت العلاقة بين الوقف والتنمية، ومن أبرزها:

–دراسة :الباحث :محمد نوري (2016) ، الوقف وأثره على التنمية الاقتصادية في الفكر الإسلامي تناولت الدراسة الإطار المفاهيمي والشرعي للوقف، مبرزًا آليات استثماره في مشاريع اقتصادية قادرة على توليد دخل مستدام، وهو ما يدعم التصور الفقهي والاقتصادي لجدوى الاستثمار الوقفي في القطاع السياحي.

–دراسة الباحث :عبد القادر بلحاج (2017). أثر الوقف في التنمية الاقتصادية – دراسة حالة الجزائر : بينت الدور التاريخي للوقف في دعم القطاعات الإنتاجية والاجتماعية، مشيرة إلى ضرورة توجيه الأوقاف نحو أنشطة اقتصادية منتجة، ومنها السياحة، بما يعزز من التنمية المحلية.

–دراسة الباحثة :مريم خالدي (2019)، إمكانية تفعيل دور الوقف الإسلامي في التنمية السياحية المستدامة

فقد ركزت الدراسة على أهمية دمج الاستثمار الوقفي في مشاريع سياحية مثل النزل البيئية والمراكز التراثية، مؤكدة على أن ذلك يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال خلق فرص عمل وتعزيز الاقتصاد المحلي.

1. المحور الأول: الجانب النظري للدراسة (أساسيات حول الوقف والاستثمار السياحي الوقفي والتنمية الاقتصادية

يُعد الوقف أداة مالية إسلامية تهدف إلى تحقيق النفع العام من خلال حبس الأصل وإنفاق العائد في أوجه الخير. ومع تطور الاحتياجات، أصبح من الضروري استثمار الأموال الوقفية بطرق حديثة، من أبرزها **الاستثمار السياحي الوقفي**، الذي يدمج بين تحقيق العائد الاقتصادي وتنمية المجتمعات من خلال مشاريع سياحية مستدامة. وتكمن أهمية هذا النوع من الاستثمار في قدرته على دعم **التنمية الاقتصادية** عبر خلق فرص عمل، وتنشيط الاقتصاد المحلي، والحفاظ على التراث الثقافي، بما يحقق التوازن بين مقاصد الوقف ومتطلبات التنمية.

1.1. . ماهية الوقف والاستثمار والتنمية والاقتصادية

أولاً: تعريف الوقف لغة: الوقف (بفتح الواو وسكون القاف): الحبس (بفتح الحاء وسكون الباء). وهما مصدران للفعلين: وقف، وحبس. ومن هذا قولهم :وقف الرجل بئراً: حبسها في سبل الخير، للسقاية ونحوها.

أما قولهم: أوقف (بالهمز) الرجل بئراً، فهي لغة رديئة غير فصيحة .وكما يطلق الوقف على المصدر، يطلق أيضاً على الشيء الموقوف، وهذا من باب إطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول، كقولهم: هذا المصحف وقف. أي :موقوف . ويجمع لفظ (الوقف) على وقوف، وأوقاف ، ومن هذا قولهم: وزارة الأوقاف.

ثانياً: تعريف الوقف اصطلاحاً: أنسبها أنه:حبس العين عن التمليك، مع التصدق بمنفعته

والمراد بحبس العين: إمساكها (كالأرض الزراعية) عن البيع والهبة ونحوها من أسباب التمليك .

والمراد بالتصدق بمنفعتها: تمكين جهات معينة (كالفقراء) من الانتفاع بثمارها وغلالها

تعريف الحنفية, فقد عرّف الإمام أبو حنيفة الوقف بأنه: "حبس العين على ملك الواقف والتصدق بالمنفعة"، وعرفه الصاحبان بأنه: "حبس العين على حكم ملك الله تعالى فيزول ملك الواقف عنه إلى الله تعالى على وجه تعود منفعته إلى العباد فيلزم ولا يباع ولا يوهب

أما المالكية فقد عرفوا الوقف بأنه:" إعطاء منفعة شيء مدة وجوده لازماً بقاؤه في ملك معطيه ولو تقديراً

أما الشافعية بأنه: "حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه على مصرف مباح

أما الحنابلة فيرون أنه: " تحبيس الأصل وتسبيل المنفعة"

وبناءا على ماسبق يمكن تعريف الوقف بأنه حبس الأصل وتسبيل المنفعة

ثالثا : أقسام الوقف: كن تقسيم الوقف تبعاً لاعتبارين مختلفين هما: اعتبار الغرض واعتبار المحل.

الفرع الأول: أقسام الوقف باعتبار الغرض:

إذ يمكن تقسيم الوقف تبعا لذلك إلى قسمين، وهما:

القسم الأول: الوقف الذري, وهو "ما جعل استحقاق الريع فيه إلى الواقف أولاً, ثم لأولاده, ثم لجهة بر لا تنقطع.

القسم الثاني: الوقف الخيري, وهو "ما جعل ابتداء على جهة من جهات البر, ولو لمدة معينة يكون بعدها على شخص أو أشخاص معينين.

الفرع الثاني: أقسام الوقف باعتبار المحل

إذ يمكن تقسيم الوقف تبعا لذلك إلى قسمين، وهما: الأموال المنقولة والأموال غير المنقولة

وقد اتفق العلماء على صحة وقف كل ما هو غير منقول كالأرض والبناء، وعلى عدم صحة وقف كل منقول لا يبقى أصله, واختلفوا في وقف المنقول الذي يبقى ويمكن الانتفاع به مع بقاء عينه كالكتب, والمصاحف, والنقود, والحيوانات

2.1 مفهوم الاستثمار سوف نعرض عليكم مفهوم الاستثمار من خلال المداخل التالية :

– مفهوم الاستثمار في اللغة: تُشتق كلمة "استثمار" من الفعل "ثمر" وهي على وزن "استفعال"، وتشير في الأصل إلى ما تنتجه الشجرة من ثمار. وقد ورد في معاجم اللغة العربية أن "الثمر" هو ناتج الشجر، وقولهم "أثمر الشجر" يعني ظهور الثمار عليه، أما "الشجر المثمر" فهو ما يحمل ثمراً. ويُستخدم مصطلح "الثمر" كذلك بمعنى النسل أو الولد، فالولد يُعد ثمرة الوالد، كما يُقال "ثمر الرجل ماله" أي نمّاه وزاده. وتشير عبارة "ثمار المال" إلى العوائد الدورية الناتجة عنه، في حين يدل "الثمر" في بعض الاستخدامات على النضج أو البلوغ.

– مفهوم الاستثمار في الفكر الاقتصادي: يُعرف الاستثمار في الاقتصاد بأنه عملية شراء أو تكوين أصول إنتاجية، مثل المباني، والمعدات، والآلات، ووسائل النقل، وغيرها من عناصر البنية التحتية الصناعية. كما يُعرف بأنه توجيه الإنفاق نحو شراء ما من شأنه أن يُسهم في زيادة فعلية في حجم السلع والأدوات الرأسمالية. ويُعد الاستثمار تياراً من الإنفاق يهدف إلى إنتاج سلع رأسمالية جديدة، كالمصانع والآلات والمواد الإنتاجية، بالإضافة إلى تكوين المخزون من السلع الأولية والوسيطة والنهائية.

– مفهوم الاستثمار السياحي: يُعد الاستثمار السياحي أحد مكونات الاستثمار الكلي في الدول، حيث يُخصص جزء من رؤوس الأموال لتمويل وتطوير القطاع السياحي. ويُعرف الاستثمار بأنه توظيف الأموال بهدف خلق ثروات جديدة أو تجديد الثروات القائمة، ويُشكل حلقة أساسية في الدورة الاقتصادية التي تشمل الإنتاج، التوزيع، الاستهلاك، الادخار، ثم الاستثمار. وتؤكد الدراسات الاقتصادية أن ارتفاع معدلات الادخار يسهم في زيادة معدلات الاستثمار، مما يؤدي بدوره إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادي أعلى، والعكس صحيح

ويؤكد الاقتصادي" أ .لويس "أن التحول الحاسم في حياة المجتمعات لا يبدأ مع احترامها للثروة، ولكن عندما تضع هذه المجتمعات في المقام الأول الاستثمار المنتج، ومن ثم ما يترتب على ذلك من ثروة.

رغم تنوّع أساليب وطرق الاستثمار، يظل الهدف الأساسي يتمثل في تحقيق عوائد مالية مجزية تعزز خزينة الدولة، وتزيد من حجم رؤوس الأموال الحقيقية على مستوى المجتمعات والدول، مما يسهم في الارتقاء بالمستوى المعيشي للمواطنين.

ويعتمد تطور الاستثمارات السياحية بدرجة كبيرة على حجم تدفق رؤوس الأموال، سواء المحلية أو الأجنبية، نحو القطاع السياحي، إضافة إلى مدى قدرة الوجهات السياحية على الجذب، فضلاً عن الضمانات والتسهيلات والحوافز التي تُمنح للمستثمرين في هذا المجال.

1-3. تعريف الاستثمار للأملاك الوقفية: هو الجهد الفكري والمالي الذي يبذله ناظر الوقف بهدف الحفاظ على الأصول الوقفية وتنميتها بوسائل مشروعة، بما ينسجم مع مقاصد الشريعة الإسلامية ونيات الواقفين، شريطة ألا يتعارض ذلك مع أي نص شرعي.

يهدف استثمار الوقف إلى تحقيق أعلى عائد ممكن من الأصول الوقفية، وذلك من خلال البحث عن أفضل السبل المشروعة التي تضمن تحقيق ربح أو ريع مرتفع، ليُصرف على الجهات الموقوف عليها، مع تخصيص جزء منه لصيانة الوقف والمحافظة عليه. فالوقف في جوهره يُعد شكلاً من أشكال الاستثمار، إذ أن الاستفادة من المال الموقوف تُعد نوعاً من الاستثمار في حد ذاتها.

ويمثل الوقف عملية مزدوجة تجمع بين الادخار والاستثمار، حيث يتم اقتطاع جزء من الأموال بعيداً عن الاستهلاك الفوري، وتحويلها إلى أصول استثمارية تُسهم في زيادة الثروة الإنتاجية داخل المجتمع.

ويُشبه إنشاء وقف إسلامي، سواء كان مؤبداً أو مؤقتاً، تأسيس مؤسسة اقتصادية ذات طابع مستدام، تهدف إلى بناء الثروة للمستقبل، وتحقيق منفعة مستمرة للأجيال القادمة، عبر ما تنتجه من خدمات أو إيرادات تُوجَّه نحو أهداف الوقف.

– مجالات استخدام الأوقاف في الأنشطة السياحية

-العمل على توقيع عقود وشراكات مع كبرى الشركات العالمية المتخصصة في مجال الاستثمار السياحي حيث تساهم الأوقاف في المشروع بعقاراتها والشريك بالتمويل الكامل لانجاز مشروع يصب في المجال السياحي

-تخصيص جزء من أموال صندوق الزكاة للشباب الراغبين في إنشاء أنشطة تهدف إلى ترقية المواقع والمعالم الدينية لدفع قوى السياحة في الجزائر

-تنويع مجالات الاستثمار والبحث عن أنجع الأساليب لاعتمادها في تثمين أهداف البرنامج الاستثماري الوقفي

-إدارة المشاريع الفندقية والسياحية بنظام الوقف لله تعالى عبر ترسيخ النموذج العصري للوقف لخدمة المسلمين

-الارتقاء بقدرات القطاع الفندقي خاصة والسياحي عامة بما يتواكب مع النهضة والتطور في جميع المجالات

1-4- مفهوم التنمية الاقتصادية: تباينت آراء الباحثين والاقتصاديين حول مفهوم التنمية الاقتصادية، وذلك نتيجة لاختلاف التوجهات الفكرية والإيديولوجية، إلى جانب تنوع الخلفيات والتخصصات العلمية. ومع هذا التعدد في وجهات النظر، يبقى الاتفاق قائمًا على أن التنمية تمثل عملية شاملة لإعادة صياغة الهيكل الاقتصادي والاجتماعي بما يعزز من الكفاءة ويحقق رفاهية المجتمع.

أولا – تعريف التنمية الاقتصادية

تُعرَّف التنمية الاقتصادية على أنها عملية مستمرة تهدف إلى **زيادة متوسط دخل الفرد والدخل القومي**، مع تحقيق معدلات نمو مرتفعة في قطاعات اقتصادية تعكس التقدم الاقتصادي والاجتماعي للدولة.

ولا تقتصر التنمية الاقتصادية على الجوانب الكمية للنمو، بل تتجاوز ذلك لتشمل **تحسين نوعية الحياة** من خلال توفير تعليم أفضل، وخدمات صحية وتغذوية محسنة، وتقليل مستويات الفقر، والحفاظ على البيئة، وتعزيز المساواة وتوسيع الحريات الفردية، مما يؤدي إلى حياة ثقافية واجتماعية أكثر غنى وفاعلية

ثانيا – خصائص التنمية الاقتصادية: تتسم التنمية الاقتصادية بعدد من الخصائص الرئيسة التي تميزها عن غيرها من العمليات التنموية، ومن أبرزها:

-تركيزها على تحقيق أهداف تنموية محددة عبر استراتيجيات عمل فعالة تهدف إلى الوصول إلى معدلات النمو الاقتصادي المستهدفة.

-التوجه نحو تحسين البيئة الداخلية للمجتمع، سواء على المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي، مع التركيز على تنمية القطاعات المحلية.

-الاعتماد على الموارد والجهود الذاتية، ما يعزز من تطبيق التخطيط التنموي الفعّال داخل الحكومات والمؤسسات الاقتصادية، ويُسهم في تحقيق نمو مستدام ومراقب بصفة مستمرة.

2-.علاقة الاستثمار السياحي للأموال الوقفية بالتنمية

يمثل الاستثمار السياحي للأموال الوقفية أحد النماذج التنموية الحديثة التي تجمع بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية في آنٍ واحد، حيث يسعى إلى تحقيق عوائد مستدامة من خلال استثمار الأصول الوقفية في مشاريع سياحية متنوعة، كالفنادق، والمراكز الثقافية، والمرافق الترفيهية المرتبطة بالمواقع الدينية والتراثية.

2-1 مفهوم تنمية الوقف وعلاقته بالاستثمار: يرتبط مفهوم التنمية ارتباطًا وثيقًا بمفهوم الاستثمار، لاسيما عند الحديث عن تنمية الأموال الوقفية. ويُقصد بتنمية الوقف العمل على زيادة القيمة الاقتصادية للأصول الوقفية المستغلة أو المستثمرة، سواء من خلال الإنفاق على عمليات البناء والتشييد في الأراضي الموقوفة، أو من خلال توفير التجهيزات والمعدات، مثل الأثاث وآلات صيانة وتجميل المساحات الخضراء، خاصة في الأوقاف ذات الطابع السياحي. وتُسهم هذه العمليات في رفع القيمة الرأسمالية للأصل الوقفي.

ويُعد الوقف – بحكم طبيعته – أداة تنموية بامتياز، إذ يسهم في تكوين الثروة الإنتاجية وتعزيز تراكم رأس المال على المدى الطويل. فالوقف يمثل في جوهره أحد أشكال رأس المال الاستثماري المستدام، نظرًا لما يتميز به من خاصية "التأبيد"، التي تجعله مصدرًا دائمًا للتمويل والإنفاق التنموي، الأمر الذي يعزز دوره في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل مستمر

1.2.2:محددات استثمار الأموال الوقفية

– المحددات الاقتصادية:

– الربحية الخاصة:بهدف دراسة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة لتحديد قدرة المشروع على مواجهة التزاماته المالية وتحقيق الأرباح الصافية وتعظيم الربحية الخاصة من خلال زيادة الإيرادات أو تقليل النفقات, وتحليل الربحية الخاصة يتضمن طريقتين:

الطريقة الأولى : طرق التقييم البسيطة, وتشمل: معدل العائد البسيط, وفترة الاسترداد, ونقطة التعادل, وتحليل الحساسية

الطريقة الثانية: أن السيولة معتبرة في الاستثمارات الوقفية لاسيما إذا تم تحديد المدة الزمنية التي يمكن أثناءها الاستغناء عن السيولة, فإذا كان من الممكن الاستغناء عن السيولة لفترة زمنية طويلة فيمكن الاستثمار في مشروعات ذات آجال طويلة (ذات السيولة الأقل), وإذا كانت الحاجة للسيولة مستمرة فالأفضل الاستثمار في المشروعات ذات الآجال القصيرة. وهذا ما يمكن ملاحظته في تناول الفقهاء لمسألة مدة الإجارة لأعيان الوقف طويلة (ذات السيولة الأقل), وإذا كانت الحاجة للسيولة مستمرة فالأفضل الاستثمار في المشروعات قصيرة الاجل . وهذا ما يمكن ان يعتمده الفقهاء في مسألة مدة الإجارة لأعيان الوقف.

– مستوى المخاطر: تعرف المخاطر على أنها الخسائر المادية المحتملة نتيجة لوقوع حادث معين, أو هي التباين بين العوائد الفعلية والعوائد المتوقعة والمخاطر عادةً متصلة بالاستثمار, ذلك أن ابرز خصائص الاستثمار هي عدم اليقين بشأن النتائج، العمل في ظل بيئة تتسم بعدم التأكد، التعرض للمخاطر، الطبيعة الزمنية للعائد

– المحددات الاجتماعية

إن مراعاة البعد الاجتماعي أمر مرغوب؛ نظرا لأنه ينسجم مع الغاية الأساسية من الوقف.

فمن الأفضل أن تستثمر أموال الوقف في مشروعات لها مردود اقتصادي واجتماعي في آن واحد. وذلك من خلال استثمار أموال الوقف في المشروعات التي من شانها أن تحقق قيمة مضافة للاقتصاد, وتوفر فرص عمل للعاطلين, وتساهم في زيادة الدخول والارتقاء

كما أن الجانب الاجتماعي يتضمن مراعاة سلم الأولويات الإسلامية, وذلك بترتيب المشروعات الاستثمارية المراد تمويلها من أموال الوقف وفقاً لسلم الأولويات الإسلامية (الضروريات, الحاجيات, فالتحسينات), وذلك حسب احتياجات المجتمع الإسلامي أو أن توجه الأموال للمشروعات الإقليمية البيئية المحيطة بالمؤسسة الوقفية ثم الأقرب فالأقرب

وقد تكون مراعاة البعد الاجتماعي في استثمار الأموال الوقفية في صورة توجيه جزء من الاستثمارات نحو المشروعات التي تحقق نفعاً للطبقة الفقيرة وإيجاد فرص عمل لأبنائها بما يحقق التنمية الاجتماعية، لأن ذلك من مقاصد الوقف الخيرية والاجتماعية.

2.2.2 : محددات جذب الاستثمار السياحي: لتحقيق تطلعات المستثمرين في القطاع السياحي وتعزيز ثقتهم في الجزائر كوجهة واعدة للاستثمار السياحي، تبرز الحاجة إلى طرح فرص استثمارية ذات جدوى اقتصادية تغطي مختلف الأنشطة السياحية. ويقتضي ذلك العمل على تحفيز وجذب رؤوس الأموال نحو هذا القطاع الحيوي، من خلال تقديم حزمة متكاملة من التسهيلات والدعم، بما في ذلك الاستشارات المتخصصة، وتوفير متطلبات تهيئة بيئة استثمارية جاذبة، تسهم في تحقيق أهداف التنمية الشاملة بمختلف أبعادها.

البُعد الاقتصادي :يتمثل في توفير البنية الأساسية اللازمة لتطوير فرص استثمارية مجدية في الوجهات والمواقع السياحية، بما يسهم في رفع مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي، وتوفير فرص عمل مستدامة للمواطنين.

- **البُعد الثقافي** :يقتضي التركيز على إبراز الموروث الثقافي والحضاري والقيم والتقاليد المحلية، باعتبارها من المقومات الجاذبة للاستثمار السياحي، مما يُسهم في تعزيز الهوية الوطنية والترويج للثقافة الجزائرية عالميًا.
- **البُعد البيئي** :يتطلب الاستثمار في مشاريع سياحية تراعي مبدأ الاستدامة، وتوازن بين تلبية الاحتياجات التنموية الحالية وضمان حفظ الموارد للأجيال القادمة، بما ينسجم مع التوجهات البيئية الحديثة.

وفي هذا السياق، يُعد من الضروري مراجعة مناخ الاستثمار السياحي بشكل دوري، والعمل على تطويره وتحسينه من خلال شراكة فعّالة بين القطاعين العام والخاص، بما يضمن تنسيق الجهود وتحقيق التكامل في تنفيذ السياسات والإستراتيجيات الداعمة للقطاع.

3.2.2 التحديات والمعوقات التي تواجه الاستثمار السياحي الوقفي

رغم الإمكانات الكبيرة التي يوفرها الاستثمار السياحي الوقفي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن هذا القطاع يواجه جملة من التحديات والمعوقات التي تحد من فاعليته وانتشاره في العديد من الدول الإسلامية. ومن أبرز هذه التحديات:

–الإطار التشريعي والتنظيمي المحدود :تعاني بعض الدول من غياب قوانين واضحة ومنظمة لإدارة واستثمار الأوقاف، خاصة في المجالات الحديثة كالسياحة، مما يؤدي إلى ضعف الحوكمة وتداخل الصلاحيات بين الجهات المعنية.

–ضعف الكفاءة الإدارية للمؤسسات الوقفية :تُعد قلة الكوادر المؤهلة والمتخصصة في إدارة المشاريع الوقفية السياحية من العوامل المعيقة لتطوير هذا النوع من الاستثمار، إلى جانب ضعف التخطيط الاستراتيجي في كثير من الأحيان.

–محدودية التمويل والموارد المالية :يواجه الاستثمار الوقفي السياحي صعوبة في الحصول على تمويل كافٍ، لا سيما في المشاريع الكبرى، نتيجة لغياب أدوات مالية مبتكرة مثل الصكوك الوقفية أو التمويل التشاركي، مما يقلل من قدرته على المنافسة في السوق السياحية

–قلة الوعي المجتمعي والاستثماري بمفهوم الوقف السياحي :لا يزال مفهوم الاستثمار السياحي الوقفي غير منتشر بالقدر الكافي، سواء لدى الواقفين أو المستثمرين، مما يؤثر على حجم المبادرات والمشاريع المطروحة في هذا المجال

– تحديات تتعلق بالبنية التحتية والخدمات السياحية :خصوصًا في المناطق التي تحتوي على أوقاف ذات قيمة تراثية وسياحية، حيث قد تكون هذه المناطق تفتقر إلى شبكات النقل، أو الخدمات الأساسية، أو الدعم الحكومي اللازم لتنميتها.

–غياب الشراكات الفعّالة بين القطاع الوقفي والقطاعين العام والخاص :فغالبًا ما يقتصر دور الجهات الوقفية على الإدارة التقليدية دون الدخول في تحالفات استراتيجية تُعزز من القيمة الاستثمارية للمشاريع الوقفية السياحية.

3 – دور الاستثمار السياحي للأموال الوقفية في دعم التنمية الاقتصادية

يُعد الاستثمار السياحي للأموال الوقفية من الآليات الفعّالة لتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة، وذلك من خلال توظيف الأصول الوقفية في مشاريع سياحية تدر دخلاً مستداماً، وتُسهم في خلق فرص عمل جديدة، وتنشيط العديد من القطاعات المرتبطة بالسياحة مثل النقل، والخدمات، والصناعات التقليدية. ويُحقق هذا النوع من الاستثمار التكامل بين الأهداف التنموية والاجتماعية، حيث يضمن الحفاظ على الأموال الوقفية وتنميتها من جهة، ويوجه عوائدها نحو تحقيق منافع عامة تتماشى مع مقاصد الشريعة الإسلامية، من جهة أخرى

كما يسهم الاستثمار الوقفي في القطاع السياحي في رفع القيمة الاقتصادية للمواقع الدينية والتاريخية، من خلال تطوير بنيتها التحتية وتحسين خدماتها، دون المساس بأصالتها الثقافية والدينية، مما يجعلها أكثر جذباً للسياح المحليين والدوليين

وتؤكد التجارب الدولية على فاعلية هذا التوجه، حيث قامت المملكة العربية السعودية بتوظيف الأوقاف في مشاريع فندقية وخدمية موجهة للحجاج والمعتمرين، ما أسهم في تعزيز العوائد الاقتصادية وتوفير فرص العمل.

أما في تركيا، فقد استُخدمت الأوقاف لترميم المعالم التاريخية وتحويلها إلى وجهات سياحية، في حين طوّرت ماليزيا نموذجاً للاستثمار الوقفي في السياحة البيئية والتعليمية، بما يخدم أهداف التنمية المحلية .

2– المحور الثاني: الجانب التطبيقي للدراسة

1.2.أداة جمع البيانات: تم الاعتماد على أداة الاستبيان في جمع بيانات الدراسة، وذلك لكونها من أكثر الأدوات ملاءمةً للحصول على معلومات وبيانات مرتبطة بواقع الظاهرة المدروسة. وقد تم تصميم الاستبيان ليشمل ثلاثة محاور رئيسية تتماشى مع متغيرات الدراسة. **المحور الأول:** لجمع البيانات الشخصية للمشاركين، وشمل على وجه التحديد أربعة عناصر رئيسية، هي: الجنس، العمر، المستوى التعليمي، والمهنة.

المحور الثاني: التحليل الإحصائي لمحور الاستثمار الوقفي والسياحي،وهو بدوره ينقسم إلى جزئين الجزء الأول من خلاله يتم معرفة أثر الاستثمار الوقفي على التنمية الاقتصادية ،أما الجزء الثاني وهو المتغير التابع التنمية الاقتصادية وسلوك السائح اتجاه المستثمرات السياحية الوقفية من خلالهم يتم قياس مدى أثر الاستثمار الوقفي على التنمية الاقتصادية ، وتضمن كل هذه الأبعاد عبارات على أن تكون الإجابة بأحد الخيارات ضمن مقياس ليكرت الخماسي.

2.2 أدوات التحليل الإحصائي: تم تحليل البيانات التي تم جمعها باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية **(IBM SPSS Statistics V25)**، وذلك بغرض الوصف والتحليل الكمي لبيانات الدراسة. وشملت الأساليب الإحصائية المستخدمة ما يلي:

- **معامل ألفا كرونباخ** :(**Cronbach's Alpha**) لقياس مدى صدق وثبات فقرات الاستبيان، بالإضافة إلى التحقق من مستوى الاتساق الداخلي بين هذه الفقرات.
- **معامل ارتباط بيرسون** :لتحليل العلاقة بين المتغيرات المختلفة ضمن الدراسة.
- **التكرارات والنسب المئوية** :بهدف توصيف خصائص أفراد العينة، ومعرفة مدى توافق آرائهم مع فقرات الاستبيان.
- **المتوسطات الحسابية** :لقياس الاتجاه العام لإجابات أفراد العينة.
- **الانحرافات المعيارية** :لقياس مدى تشتت الإجابات حول المتوسط الحسابي.
- **اختبار الانحدار الخطي المتعدد :**لتحليل تأثير مجموعة من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

3.2 مجتمع وعينة الدراسة: يتكوّن مجتمع الدراسة من مجموعة من الأفراد الذين تربطهم علاقة مباشرة أو غير مباشرة بمجالي الوقف والسياحة، والذين يُتوقع أن يمتلكوا خبرة أو معرفة تمكّنهم من تقديم آراء موضوعية حول واقع وآفاق استثمار الأموال الوقفية في القطاع السياحي. وقد تم اختيار عينة عشوائية من هذا المجتمع، حيث تم توزيع (60) استبانة إلكترونية لجمع البيانات اللازمة للدراسة.

4.2مقياس ليكرت الخماسي: تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي، نظراً لكونه أحد أكثر المقاييس استخداماً في الدراسات الإنسانية والاجتماعية، وذلك لقياس اتجاهات وآراء أفراد العينة تجاه فقرات الاستبيان. وتوزعت خيارات الاستجابة وفق التدرج التالي: (1)غير موافق بشدة، (2) غير موافق، (3) محايد، (4) موافق، (5) موافق بشدة.

2–5 الأساليب الإحصائية المستخدمة: لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، تم الاعتماد على مجموعة من الأساليب الإحصائية التي تتناسب مع طبيعة البيانات، وذلك باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (**IBM SPSS Statistics V25**)، وتشمل الأدوات المستخدمة ما يلي:

- **معامل ألفا كرونباخ** :(**Cronbach's Alpha**) للتحقق من صدق وثبات فقرات الاستبيان، وقياس الاتساق الداخلي بين الفقرات.
- **معامل ارتباط بيرسون** :لقياس قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرات.
- **التكرارات والنسب المئوية** :لوصف الخصائص الديموغرافية للعينة، ومعرفة مدى تأييد أفرادها لفقرات الاستبيان.
- **المتوسط الحسابي** :لقياس الاتجاه العام للإجابات.
- **الانحراف المعياري** :لقياس مدى تشتت الإجابات حول المتوسط.
- **اختبار الانحدار الخطي المتعدد** :لتحليل أثر مجموعة من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

5.2 نتائج الدراسة.

1-ثبات أداة الدراسة: يُقصد بالثبات مدى اتساق واستقرار أداة الدراسة في قياس المفاهيم المستهدفة، أي ما إذا كانت الأداة ستنتج نتائج متماثلة في حال تكرار تطبيقها على نفس أفراد العينة.

وقد تم استخدام معامل **كرونباخ ألفا** (**Cronbach's Alpha**) لتقدير ثبات أداة الدراسة، باعتباره من أكثر المؤشرات شيوعاً ودقة في هذا المجال. وقد تم حساب المعامل لكل من أداة الدراسة ككل، وكذلك لكل محور من محاورها الأساسية، كما سيتم عرضه في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): معاملات الثبات لمحور الدراسة بإستخدام معامل كرونباخ ألفا

المحور	عدد الفقرات	معامل الثبات
المحور الأول	08	0.891
المحور الثاني	03	0.909
الإتجاه العام (الإستبيان ككل)	60	0.904

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على برنامج SPSS

من خلال نتائج **الجدول رقم (1)**، يتضح أن معامل الثبات للمحور الأول المتعلق بـ **الاستثمار السياحي للأموال الوقفية** بلغ (**0.891**)، وهي قيمة تُعد جيدة وتعكس مستوى ثبات مرتفع. أما معامل الثبات للمحور الثاني المرتبط بـ **التنمية الاقتصادية** فقد سجّل قيمة قدرها (**0.909**)، وهي قيمة ممتازة تشير إلى درجة عالية من الاتساق الداخلي بين فقرات هذا المحور.

وبالنسبة لمعامل الثبات العام لأداة الدراسة ككل، فقد بلغت قيمته (**0.904**)، وهي أيضاً قيمة ممتازة تدل على درجة عالية جداً من الثبات. ويعني ذلك أنه في حال إعادة تطبيق أداة الدراسة على نفس العينة، فإن هناك احتمالاً بنسبة **90.4%** للحصول على نتائج مماثلة، مما يعكس موثوقية الأداة المستخدمة في جمع البيانات.

التحليل الوصفي لأبعاد الاستثمار السياحي الوقفي والتنمية

يتم تحليل إجابات أفراد عينة الدراسة نحو عبارات أبعاد الاستثمار السياحي الوقفي **والتنمية** من خلال حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ، والنتائج المتحصل عليها موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (02): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لأبعاد الاستثمار السياحي الوقفي والتنمية

المحور	أبعاد المتغير	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الرتبة	المستوى
المحور الأول	الاستثمار السياحي الوقفي والتنمية	03.54	0.68	02	مرتفع
المحور الثاني	التنمية الاقتصادية	03.43	0.91	05	مرتفع

المحور الثالث	سلوك المستهلك السياحي	03.73	0.73	01	مرتفع

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على برنامج SPSS

اتضح من الجدول أعلاه أن المتوسطات الحسابية لجميع محاور الدراسة، والمتمثلة في أبعاد الاستثمار السياحي الوقفي وسلوك المستهلك السياحي والتنمية الاقتصادية، قد جاءت ضمن مستوى **موافقة مرتفعة**، حيث تراوحت القيم بين (**3.43**)و (3.73)

وقد جاء **المحور الثالث: سلوك المستهلك السياحي** في المرتبة الأولى من حيث درجة الموافقة، حيث بلغ المتوسط الحسابي له (**3.73**)، مما يعكس موافقة مرتفعة من أفراد العينة على عبارات هذا المحور، في حين بلغ الانحراف المعياري (**0.73**)، وهو ما يشير إلى درجة تشتت مقبولة في الإجابات.

أما **المحور الأول: أبعاد الاستثمار السياحي الوقفي**، فقد جاء في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (**3.54**)، يدل أيضاً على درجة موافقة مرتفعة، مع انحراف معياري مقداره (**0.68**)، مما يعكس اتساقاً جيداً في استجابات المشاركين.

وفي المرتبة الثالثة، جاء **المحور الثاني: التنمية الاقتصادية**، بمتوسط حسابي بلغ (**3.43**)، وهو كذلك ضمن فئة الموافقة المرتفعة، بينما بلغ الانحراف المعياري (**0.91**)، مما يشير إلى تشتت مقبول في الإجابات مع درجة اتساق مناسبة.

6.2 : النتائج المتعلق بالفرضيات

الفرضية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 للاستثمار السياحي الوقفي على التنمية الاقتصادية.

لإختبار الفرضية تم حساب الانحدار الخطي البسيط من أجل التعرف على اثر المتغير المستقل على المتغير التابع وتحليل العلاقة والأثر بين المتغير المستقل " الاستثمار السياحي الوقفي " على المتغير التابع " التنمية الاقتصادية "، والجدول أدناه يوضح ذلك:

الجدول رقم (04): يوضح أثر بعد الاستثمار السياحي الوقفي على التنمية الاقتصادية

إختبار الفرضية الفرعية	المتغير المستقل	متغير التابع	معنوية الكلية لنموذج الإنحدار البسيط		القدرة التفسيرية		نتيجة العلاقة	معنوية معامل الانحدار		
			قيمة F	Sig	r	R^2		B	t	Sig
الفرضية الأولى	الاستثمار السياحي الوقفي	التنمية الاقتصادية	0.026	0.88	0.05	0.22	H_1	3.48	7.53	0.00

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامجSPSS

يتضح من الجدول أعلاه أن قيمة **معامل الارتباط بيرسون** بين الاستثمار السياحي الوقفي والتنمية الاقتصادية بلغت **(r = 0.05)**، وهي قيمة دالة عند مستوى **(0.05)**، ما يشير إلى وجود علاقة طردية موجبة ضعيفة بين المتغيرين. ويُفسر هذا الارتباط الضعيف بأن الاستثمار السياحي للأموال الوقفية لا ينعكس بشكل فعّال ومباشر على التنمية الاقتصادية خلال فترة الدراسة.

كما يوضح الجدول نتائج تحليل التباين**(ANOVA)** ، حيث بلغت قيمة **(F = 0.026)**عند مستوى دلالة **(sig = 0.88)**، مما يدل على عدم معنوية الانحدار عند مستوى الدلالة الإحصائية **(p ≤0.05)**، وبالتالي فإن النموذج الإحصائي لا يفسر العلاقة بشكل قوي.

أما معامل التحديد (R^2) فقد بلغ **(0.22)**، وهي نسبة تفسير منخفضة نسبياً، حيث تقع خارج النطاق الذي يدل على تفسير مرتفع **($R^2 \geq 0.50$)**، ما يعني أن الاستثمار السياحي الوقفي يفسر فقط **22%**من التغيرات في التنمية الاقتصادية، في حين تُعزى النسبة المتبقية البالغة **78%**إلى عوامل أخرى خارج نطاق هذا المتغير المستقل.

وتُشير قيمة معامل الانحدار **(B = 3.48)** إلى أنه في حال زيادة الاستثمار السياحي الوقفي بوحدة واحدة، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة متوقعة في مستوى التنمية الاقتصادية بمقدار **3.48**وحدة، إلا أن هذه العلاقة تظل غير معنوية إحصائياً وفقاً للنتائج السابقة.

وبناءً على هذه النتائج الإحصائية، يُستبعد قبول الفرضية الصفرية(H0) ، ويتم قبول الفرضية البديلة (H1) التي تنص على وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى **(0.05)**للاستثمار السياحي الوقفي على التنمية الاقتصادية، وإن كان هذا التأثير ضعيفاً ومحدوداً في ظل المعطيات الراهنة.

1– الفرضية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى 0.05لابعاد التنمية الاقتصادية على سلوك السائح.

لإختبار الفرضية تم حساب الانحدار الخطي البسيط من أجل التعرف على اثر المتغير المستقل على المتغير التابع وتحليل العلاقة والأثر بين المتغير المستقل على المتغير التابع والجدول أدناه يوضح ذلك:

الجدول رقم (05): يوضح أثر الاستثمار السياحي للاموال الوقفية على التنمية الاقتصادية

إختبار الفرضية الفرعية	المتغير المستقل	متغير التابع	معنوية الكلية لنموذج الانحدار البسيط		القدرة التفسيرية		نتيجة العلاقة	معنوية معامل الانحدار		
			قيمة F	Sig	r	R^2		B	T	Sig
الفرضية الثاني	البعد الاقتصادي	التنمية الاقتصادية	0.179	0.64	0.003	0.055	H_0	3.65	6.58	0.00
	البعد الاجتماعي		0.17	0.67	0.003	0.05	H_0	03.69	5.94	0.00
	البعد التنموي		0.59	0.44	0.010	0.10	H_0	3.90	06.00	0.00
	البعد الوقفي الإداري		0.14	0.70	0.003	0.050	H_0	3.73	05.92	0.00
	البعد التنموي		0.012	0.90	0.01	0.14	H_0	3.28	05.49	0.00

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS

يتضح من الجدول أعلاه أن معامل الارتباط بيرسون بين أبعاد الاستثمار السياحي للأموال الوقفية والتنمية الاقتصادية بلغ **(0.003)**، وهي قيمة موجبة ضعيفة جدًا، لكنها دالة عند مستوى معنوية .**(0.05)**وتشير هذه النتيجة إلى وجود علاقة طردية ضعيفة للغاية بين المتغيرين، مما يمكن تفسيره بأن تحسين الأبعاد الاستثمارية، حتى وإن كان بدرجة بسيطة، قد ينعكس إيجابًا على مؤشرات التنمية الاقتصادية، ما يُبرز دور فعالية السياسات الاستثمارية في التأثير على هذا المجال.

أما فيما يتعلق بنتائج تحليل التباين(ANOVA) ، فقد بلغت قيمة **($F = 0.179$)**عند مستوى دلالة **($sig = 0.64$)**، وهي قيمة غير دالة إحصائيًا عند مستوى **($p \leq 0.05$)**، مما يشير إلى أن نموذج الانحدار المستخدم لا يحقق معنوية إحصائية كافية لتفسير العلاقة بين المتغيرين.

وفيما يخص **معامل التحديد(R^2)** ، فقد سجل (**0.055**)، ما يعني أن أبعاد الاستثمار السياحي للأموال الوقفية تفسر فقط **5.5%**من التغيرات الحاصلة في *مستوى التنمية الاقتصادية* .وهي نسبة تفسير منخفضة للغاية، مما يدل على أن **94.5%**من التأثير يعود إلى عوامل أخرى غير السياسات الاستثمارية الوقفية المدروسة.

وعلى الرغم من انخفاض مستوى التفسير، تشير **قيمة معامل الانحدار (B = 3.65)** إلى أنه في حال ارتفاع مؤشر الاستثمار السياحي الوقفي بوحدة واحدة، فإن ذلك يقابله ارتفاع في مؤشرات التنمية الاقتصادية بمقدار **3.65وحدة**، وهو ما يدل على أهمية هذا المتغير، وإن لم يكن تأثيره كافياً لوحده لتفسير الظاهرة بشكل شامل.

بناءً على ما سبق من تحليل إحصائي، لا يمكن قبول الفرضية الصفرية($H0_0$) ، ويتم اعتماد الفرضية البديلة ($H1_1$) التي تنص على وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى (**0.05**) للسياسات الاستثمارية الوقفية على دعم التنمية الاقتصادية، ولو كان هذا التأثير محدوداً في سياق العينة محل الدراسة.

خاتمة

خلصت هذه الدراسة إلى أن الاستثمار السياحي للأموال الوقفية يمثل أحد الآليات الحديثة القادرة على المساهمة في دعم التنمية الاقتصادية من خلال توظيف الأصول الوقفية في مشاريع سياحية ذات مردود اقتصادي واجتماعي مستدام. كما بينت النتائج وجود علاقة إيجابية بين الاستثمار السياحي الوقفي والتنمية الاقتصادية، رغم محدودية تأثيرها في ظل الواقع الحالي. ويعزز هذا النوع من الاستثمار فرص تنويع مصادر التمويل التنموي وخلق فرص العمل وتحسين استغلال الموارد الوقفية. كما يساهم في تحقيق التكامل بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للتنمية. وعليه، فإن تفعيل الاستثمار السياحي الوقفي يتطلب تطوير الأطر التنظيمية والإدارية وتوسيع الشراكات الاستثمارية بما يضمن تحقيق التنمية المستدامة.

نتائج الدراسة :

من خلال الدراسة التطبيقية التي قمنا بها حول أثر الاستثمار السياحي للأموال الوقفية في دعم التنمية الاقتصادية فقد توصلنا الى **النتائج التالية:**

- وجود علاقة ارتباط وتأثير إيجابي بين الاستثمار السياحي للأموال الوقفية والتنمية الاقتصادية.
- يساهم الاستثمار السياحي الوقفي في تنشيط الاقتصاد المحلي وتعزيز الحركة الاقتصادية.
- يسهم الاستثمار الوقفي السياحي في خلق فرص عمل جديدة والحد من البطالة.
- يؤثر سلوك السائح إيجابياً بالمشاريع الوقفية ذات البعد التنموي المستدام.
- يعد الاستثمار السياحي الوقفي وسيلة فعالة للحفاظ على الأصول الوقفية وتنميتها وتحقيق عوائد مستدامة.
- ما يزال تأثير الاستثمار السياحي الوقفي على التنمية الاقتصادية محدوداً نتيجة وجود معوقات تشريعية وتمويلية وإدارية.

توصيات الدراسة

- تطوير التشريعات والقوانين المنظمة للاستثمار السياحي الوقفي بما يعزز كفاءته وفعاليته.
- تشجيع إقامة مشاريع سياحية وقفية ذات جدوى اقتصادية وتنموية عالية.
- تعزيز الشراكة بين المؤسسات الوقفية والقطاعين العام والخاص لتنفيذ المشاريع السياحية.
- نشر الوعي بثقافة الوقف الاستثماري وأهميته في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.
- استحداث أدوات تمويل وقفية حديثة، مثل الصكوك الوقفية، لدعم المشاريع السياحية الكبرى.
- تأهيل الكوادر البشرية المتخصصة في إدارة واستثمار الأوقاف السياحية وتبني أساليب حديثة للحوكمة والإدارة.

الإحالات والمراجع:

1. الشريف، ماهر. "التنمية الاقتصادية والاجتماعية ." الموسوعة العربية .اطلع عليه بتاريخ 2025 /04. بتصرّف.
2. حسين، أ .نحو شراكة فعالة بين القطاع الوقفي والقطاع الخاص .مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمي، العدد 9، 2018 .
3. –ابن الهمام، كمال الدين مُحَمَّد بن عبد الواحد، شرح فتح القدير، دار إحياء التراث العربي – بيروت،
4. –ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين مُحَمَّد بن مكرم: لسان العرب، دار صادر – بيروت،.
5. –آل شبيب, دريد، إدارة البنوك المعاصرة, دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة, عمان, الأردن, ط1, 20102م.
6. –الأمين، حسن، الوقف في الفقه الإسلامي, منشور في كتاب إدارة وتثمير ممتلكات الأوقاف، إصدار البنك الإسلامي للتنمية بجدة.
7. –الحطاب، مُحَمَّد بن عبد الرحمن المغربي: مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، دار الفكر، بيروت، 1398هـ- 1978م، ط2،
8. –الدكتور فيصل بن مُحَمَّد الشريف,المشاريع الوقفية في التنمية السياحية,استخدامات المباني الوقفية لأغراض الإيواء السياحي في المملكة العربية السعودية ,المؤتمر الإسلامي للأوقاف ,بمكة , 2017 .
9. –الزهراني، مُحَمَّد .التمويل والاستثمار الوقفي في المملكة العربية السعودية .جامعة الإمام، 2020 .
10. –العنزي، عبد الرحمن بن عبد الله.2019 .الوقف السياحي وأثره في التنمية الاقتصادية بالمملكة العربية السعودية .مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمي، العدد 47، ص.
11. –القليوبي، شهاب الدين أحمد بن أحمد بن سلامة: حاشية القليوبي على شرح جلال الدين المحلي على منهاج الطالبين، دار الفكر، بيروت، 1419هـ - 1998م، ط1.
12. –المرداوي، علاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان: الإنصاف، دار إحياء التراث العربي، 1957م.
13. –النعيمي، راشد .البنية التحتية السياحية والفرص الوقفية في دول الخليج .مركز الخليج للدراسات، 2020 .
14. –الوادي, محمود, وآخرون: دراسات الجدوى المالية والاقتصادية, ط1, درا صفاء للنشر والتوزيع, عمان – الأردن, 2010م.
15. –صالح، عبد الله .تشريعات الوقف في الدول العربية .مجلة أوقاف، العدد 12، 2019 .
16. –عبد العزيز، مُحَمَّد عبد الله. 2017 .الاستثمار الوقفي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة .مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 9،
17. –عبد القادر، نجلاء .التوعية بثقافة الوقف الاستثماري في المجتمع العربي .مؤتمر الأوقاف والتنمية، القاهرة، 2022 .
18. –عطا الله, ماجد احمد, إدارة الاستثمار, ط1, دار أسامة للنشر والتوزيع, عمان, الأردن, 2011م.
19. –مُحَمَّد، عبد الكريم .الابتكار في أدوات التمويل الإسلامي: حالة الصكوك الوقفية .المجلة الدولية للاقتصاد الإسلامي، العدد 15، 2021 .
20. –موسى, شقيري, وآخرون: إدارة المخاطر, دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة, عمان, الأردن, ط1, 2012م.
21. –نافق، صلاح الدين .نظرية التنمية الاقتصادية .القاهرة: دار النهضة العربية، 1969، ص 42.
22. Owen, Edgar. The Future of Freedom in the Developing World: Economic Development and Political Reform. New York: Pergamon Press, 1987.
23. Todaro, Michael P. Economic Development. 7th ed. Addison Wesley, 2000.
24. Yediyıldız, Osmanlı Vakıf Müessesesi: Tarihi Gelişimi ve Hukuki Yapısı. Türkiye Diyanet Vakfı Yayınları. B. (2002).
25. yaacob, Nor 'Aishah Mohd, Mohd Azmi Omar Yusof, and Mohd Alias Bakar. 2015. "The Application of Waqf in the Tourism Industry in Malaysia." International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management 8, no.2.